بسم الله [illegible] وبه نستعين آم ع [illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين آم ع قفع [illegible]

٦٣

ان الكلي الطبيعي على ما ينبغي انه اقدم موجود في ضمن افراده كما هو الحق والتحقيق لادلة سبعة سنذكرها في مبحثه فاذا كان
الحق وجوده في ضمن افراده فيكون استعمال الفرد فيمن قام به المبدء استعمالا حقيقيا للكلي في ضمن الفرد ففي الحقيقة
ان ما استعمل فيمن قام به المبدء هو الكلي الطبيعي ثم ان الاستعمالات انما هي على سبيل الحقيقة ولا يوجد شيء مما قلت هذه
كلمة تجيب الكبريات واما تجيب الصغريات فنقول اما الاعلام كزيد وبكر ونحوهما واسماء الاجناس كالرجل والفرس
والبقر والغنم وغير ذلك والمواد كمادة ضرب وضرب والنصر ونصر والشرف وشرف ونحوها فالحق ان وضعها شخصي
والفرق بين المواد واسماء الاجناس ان المواد قسم من اسماء الاجناس وذلك لان اسماء الاجناس على قسمين الاول
ما لا يشتق منه شيء وهو كالفرس والبقر والغنم والجدار وامثال ذلك مما لا يشتق عنه شيء من المشتقات الثاني ما يشتق
عنه الفعل كالماضي والمضارع والامر الخ او الصفة كاسم الفاعل واسم المفعول وذلك كالضرب والنصر والعلم ونحوها
حيث كانت مما يشتق عنه المذكورات كضرب ويضرب ونحوهما ونصر ينصر ونحوهما من المشتقات والدليل على كون وضع
المواد شخصيا هو ان في الوضع النوعي لا بد من امرين احدهما وجود القدر الجامع فيما بين الالفاظ كما انه موجود في مثل الضارب لمن قام
والعالم ونحوها وهو ما ذكر على فاعل وانت خبير بعدم وجوده بين الفاظ المواد كالنصر والضرب والقتل ونحوها مما مثلوا وعدة فيها
فيما بين الفاظ وايضا انه غير موجود في الفاظ الاعلام كلفظ زيد وعمرو وبكر ونحوهم وفي اسماء الاجناس ايضا وثانيهما وجود
القدر الجامع ايضا فيما بين المعاني وانت خبير بعدم وجوده فيما بين معاني زيد وعمرو والفرس والغنم والقتل والضرب فاذا
ذلك فالقدر الجامع غير موجود في الفاظ المواد والاعلام واسماء الاجناس وفي ما بين معانيها ايضا ولذا صار وضع كلها
شخصيا واما المشتقات فوضعها نوعي على التي تشتق من المصادر كضرب ونصر وضارب وناصر ومضروب
ومنصور ونحوها فوضع كلها نوعي بالنسبة الى الهيئات وشخصي بالنسبة الى المواد فلها وضعان نوعي وشخصي اما كون
وضعها نوعيا بالنسبة الى الهيئات فلوجود امرين اما اولا فلوجود القدر الجامع فيما بين الالفاظ وهو هو كونها على زنة
فاعل وعلى زنة فعل او على زنة يفعل وهكذا وفيما بين المعاني ايضا وهو لمن قام به المبدء وللاسناد الى فاعل ما في الزمان
الماضي او في الزمان المستقبل او في الزمان الحال بان يقول وضعت ما كان على زنة فاعل لمن قام به المبدء وما كان
على زنة فعل للاسناد الى فاعل ما في الزمان الماضي وهكذا فلما كان القدر الجامع موجودا فيما بين الالفاظ والمعاني
فصار وضعها نوعيا واما ثانيا فللزوم القبح والسفه لو لم يضعها الواضع بالوضع النوعي مع وجود القدر الجامع فيها لفظا
ومعنى مع انا قد بينا ان الواضع لا بد ان يكون حكيما وان كان بشرا ووجه لزوم ذلك ان بعد وجود القدر الجامع في ما بين
لفظ القاتل والناصر والضارب ونحوها من اسماء الفاعلين وهو كونها على زنة فاعل وفيما بين معانيها ايضا وهو لمن قام
به المبدء فلو وضع لفظ الضارب لمن قام به الضرب والناصر لمن قام به النصر والعالم لمن قام به العلم بالوضع الشخصي مع انه
يمكن له ان يضعها بوضع واحد ويقول وضعت ما كان على زنة فاعل لمن قام به المبدء من دون تجشم وتكلف فيلزم السفه
في حقه فهذا يكشف عن ان وضعها ليس الا نوعيا واما ثالثا فلاتفاقهم على ان وضع هيئات الافعال وسائر المشتقات
نوعي لا شخصي واما وجه كون وضعها شخصيا بالنسبة الى المواد فلعدم وجود القدر الجامع فيما بين النصر والضرب ونحوها
كما ذكرنا انفا وليشهد على ما ذكرنا من كون وضعها نوعيا بالنسبة الى الهيئات وشخصيا بالنسبة الى المواد وعلى ثبوت
الوضعين للمشتقات كون النسبة بين الهيئة والمادة هي اعم واخص من وجه لاجتماعهما في مادة وافتراقهما في مادتين
اما الاجتماع فمثل ان يقول اضرب زيدا اذا اريد منه اقتل مع ارادة الندب من الهيئة حيث كان استعمال لفظ اضرب في اقتل
مجازا في الهيئة والمادة معا واما وجه كونه مجازا باعتبار الهيئة فلان ~~الامر حقيقة في~~ الهيئة حقيقة في الوجوب فاستعمالها
في الندب مجاز واما وجه كونه مجازا من حيث المادة فلان ارادة القتل من لفظ الضرب في [illegible] فاما ما كان مجازا في الهيئة
دون المادة فهو مثل ان يقول صل اذا اريد منه الندب حيث كانت المادة مستعملة في معناها الحقيقي وهو الاركان المخصوصة
بناء على ثبوت الحقيقة الشرعية واما استعمال الهيئة في الندب فهو مجاز فيه اذ هي حقيقة في الوجوب فهو مجاز باعتبار الهيئة
دون المادة واما ما كان مجازا من حيث المادة دون الهيئة فهو كقوله وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم حيث كان المراد
من

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين آم ع قفع ع

من المادة هو الدعاء ومن الهيئة هو الوجوب فهو مجاز بالنسبة الى المادة وحقيقة بالنسبة الى الهيئة واما ما كان حقيقة من حيث
المادة والهيئة فهو مثل ان يقول صل مع ارادة الاركان المخصوصة من المادة والوجوب من الهيئة فلما كان مجازا في الهيئة دون المادة
او مجازا في المادة دون الهيئة او مجازا فيهما او حقيقة فيهما معا كما عرفت فامثلة الكل يشهد على ان المشتقات وضعها نوعي وشخصي
اما كون وضعها نوعيا فانما هو من حيث الهيئات اما كون وضعها شخصيا فهو باعتبار المادة كما عرفت وبقي الكلام في المصادر واعلم
الحق ان للمصادر ايضا وضعين نوعي باعتبار الهيئة وهي الاصدار والصدور وهو الذي ~~[illegible]~~ المصدر هو الذي
ما كان اخره بالفارسية التاء والدال او النون كالقتل او الدال والنون كالضرب وشخصي باعتبار المادة وهي نفس الحدث اما الدليل على كون
ان لها وضعا نوعيا باعتبار الهيئة فوجهان الاول وجود القدر الجامع فيما بين الالفاظ والمعاني واما القدر الجامع فيما بين الالفاظ
فهو ما كان على زنة فعل كما ان موضوع المشتقات من حيث الهيئة كاسم الفاعل يكون هو ما كان على زنة فاعل واما القدر الجامع فيما بين
المعاني فهو نفس الاصدار او الصدور الذي يعبر عنهما في لسان الفارسي بتا ودن يا دال ودن وهذا معنى يشترك فيه جميع المصادر
فكان ما كان على زنة فعل موضوعا للاصدار والصدور فلفظ فعل كلي تحته افراد وانواع مختلفة الحقيقة كلفظ الضرب والنصر
ونحوها من المصادر جميعه ومعناه اي الاصدار والصدور ايضا كلي يشمل جميع المعاني المصدرية فمع وجود القدر الجامع فيما بين
المصادر ومعانيها لو وضعها الواضع بالوضع الشخصي لزم ما ذكرنا من لزوم القبح والسفه فهذا يشهد على ان للمصادر هيئة ومادة
ووضعها بالنسبة الى الهيئة نوعي الثاني انه لو لم يكن للمصدر وضع نوعي باعتبار الهيئة بل كان له وضع شخصي فقط بالنسبة الى
الحادثة فاذا عرض له هيئة الماضي فلا بد ان يكون معنى المصدري بتمامه باقيا بعد عروض هيئة الماضي مع زيادة معنى مستفاد
من هيئة الماضي على المعنى المصدري بان الضرب معناه بالفارسية زدن فاذا عرض له هيئة ضرب لا بد من ابقاء المعنى المستفاد من
المادة بتمامه مع زيادة شيء يستفاد من هيئة الماضي عليه بان يقول ان ضرب معناه بالفارسية زدن است فما زاد على المعنى المصدري
هو است وهو مما يستفاد من هيئة الماضي مع ان ذهاب بعض المعنى المصدري بعد عروض هيئة الماضي مما لا شك فيه لعدم صحة
المعنى لو كان باقيا بتمامه بعد عروض هيئة الماضي الا ترى بمجرد عروض هيئة الماضي على المصدر يذهب بعض المعنى المستفاد من هيئة
المصدرية وهو الاصدار والصدور اللذان كانا مستفادين من هيئة المصدرية ولا شك ان ما ذهب بعد عروض هيئة الماضي
ليس الا مستفادا من الهيئة المصدرية اذ لو كان مستفادا من المادة لما ذهب عند عروض هيئة الماضي مع انه يذهب قطعا فتبين
من ذلك ان ما يستفاد من المادة هو نفس الحدث وهو باق على كل حال وان ما ذهب ليس مستفادا منها بل هو مستفاد من الهيئة المصدرية
والذي يذهب عند عروض الهيئة الماضوية على المصدر بسبب ذهاب هيئته فتبين ايضا من ذلك ان للمصدر وضعين نوعي باعتبار
الهيئة والموضوع له هو نفس الاصدار والصدور اللذين يعبر عنهما بالفارسية التاء والنون او الدال والنون وشخصي باعتبار المادة والموضوع له
هو نفس الحدث وبالجملة ان المتبادر من المصدر هو الدالان والمدلولان اما الدالان فاحدهما هو المادة وثانيهما هو الهيئة
واما المدلولان فاحدهما هو الحدث المستفاد من المادة وثانيهما هو الاصدار والصدور المستفادان من الهيئة فبهذا ظهر فساد
قول من قال بان للمصدر وضعا واحدا بمعنى ان المصدر مركبا من الهيئة والمادة موضوع لمعنى واحد مركب من الحدث والاصدار
والصدور الثالث انه لو كان للمصدر وضع واحد وكان مركبا من الهيئة والمادة موضوعا للمعنى لزم على فرض التسليم بوجود المعنى المستفاد
من المصدر عند عروض الهيئة المصدرية عليه وجود المدلول بدون الجزء جزء الدال واللازم باطل والملزوم مثله اما بيان الملازمة
فهو ان المصدر مركب من الهيئة والمادة فالدال على المعنى انما هو المركب فاذا عرضت له هيئة المشتق كهيئة ضرب مثلا فلا شك
في ذهاب الهيئة المصدرية فلما كان باقيا ليس الا المادة فلو كان المدلول المستفاد من الهيئة والمادة باقيا عند عروض الهيئة الماضوية
لزم وجود المدلول بدون جزء الدال وهو عين ما ذكرنا واما بطلان اللازم فواضح اذ كما ينتفي المركب برفع احد اجزائه كذا
مدلوله ايضا لانا نرى بالمشاهدة والعيان ان لفظ زيد مثلا اذا ذهب الزاء منه او الياء مثلا فلا يبقى مدلوله بل يذهب بمجرد
ذهاب جزء الدال مضافا الى ان الدال والمدلول كالعلة والمعلول فتخلف المدلول عن الدال كتخلف المعلول عن العلة ولا شك
في عدم صحة ذلك كما يشهد عليه العرف والوجدان فان قلت ان الفعل لا يكون مشتقا من المصدر المركب من الهيئة والمادة
ولا يكون الدال هو المركب من الهيئة والمادة ليلزم وجود المدلول بدون جزء الدال بل هو مشتق من المادة فقط لا من المركب
والدال ايضا انما هو المادة فقط لا المركب فهو باق على كل حال في اي هيئة كانت فاذن لا يلزم وجود المدلول بدون جزء الدال
قلنا بناء على ذلك اي بناء على كون المشتق منه هو نفس المادة فنقول ان كونها مشتقا منه ودالا لا يخلو اما ان يكون المادة مع الهيئة معا
موضوعا للحدث او يكون الموضوع هو المادة لا المركب منهما ولا يكون الدال الا نفس المادة فقط فان كان مرادك ان المادة

عبرة المرتضى ع
~~[illegible]~~
[illegible]